



الرئيس:	السيد تشانغ يسوي (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا السيد ترزي دي سانت آغاتا
	بلجيكا السيد بل
	بنما السيد سويسكم
	بور كينا فاسو السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	فرنسا السيد لاكروا
	فييت نام السيد لي لونغ منه
	كرواتيا السيد يوريكا
	كوستاريكا السيد باليستيرو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بايلي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وُلف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام نصف السنوي الثامن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩

(٢٠٠٤) (S/2008/654)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام نصف السنوي عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2008/654)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أعتمزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/654، التي تتضمن التقرير نصف السنوي الثامن للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). أعطي الكلمة الآن للسيد رود - لارسن.

السيد رود - لارسن (تكلم بالانكليزية): قبل أربعة أعوام اتخذ هذا المجلس القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). واليوم، وبالنيابة عن الأمين العام، سأعنتم هذه الفرصة لأشير إلى روح ذلك القرار وأهدافه.

والهدف الرئيسي للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) هو إعادة التأكيد على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها وبدون منازع في جميع أنحاء لبنان. ولذلك الغرض، يطالب القرار بانسحاب جميع القوات الأجنبية من البلد ويدعو إلى نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها.

إن متطلبات القرار هي مجرد إبراز - أو حرفيا اقتباسات - من نفس أحكام اتفاقات الطائف لعام ١٩٨٩، التي التزمت بها جميع الأطراف في لبنان. وبهذه الصفة، يشكل القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) آلية لمجلس الأمن لدعم المبادئ التي التزم بها اللبنانيون أنفسهم في عام ١٩٨٩. والتفاهم الذي تم التوصل إليه في الطائف أنهى الحرب الأهلية. كما أنه نص على تفكيك جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وأدى، في ذلك الوقت، إلى أن تتخلى الميليشيات اللبنانية - باستثناء حزب الله - عن قدراتها المسلحة.

ويسرن، في ذلك السياق، أن أبلغ بأن استطلاعات الرأي العام التي أجريت مؤخرا في لبنان تظهر التأييد الواسع

ذلك بصفة خاصة بانعقاد البرلمان، الذي كان معطلا كما يعلم المجلس لمدة تقرب من عامين.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر اعتمد البرلمان اللبناني قانونا انتخابيا جديدا مبنيًا على الاتفاق الذي أبرم في الدوحة في أيار/مايو. ومهد القانون الجديد الطريق لإجراء الانتخابات البرلمانية في الربيع القادم.

وقد دخل لبنان وسوريا في محادثات رفيعة المستوى بشأن بعض المسائل الهامة المتعلقة بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية. وفي ١٤ آب/أغسطس، احتتم الرئيسان اللبناني والسوري يومين من المباحثات في دمشق بإصدار بيان مشترك يعلنان فيه اتفاق الدولتين على إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء. وأدى ذلك إلى التوقيع على مذكرة بين وزير خارجية سوريا ولبنان في دمشق يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، يعلنان فيها إقامة العلاقات الدبلوماسية اعتبارًا من اليوم ذاته. وأعلن في ذلك الاتفاق أيضًا عن تصميم البلدين على تعزيز العلاقات بينهما وتوطيدها على أساس من الاحترام المتبادل لسيادتهما واستقلالهما.

وتتطلع إلى التقيّد الوثيق بذلك التفاهم وفتح السفارتين في بيروت ودمشق بحلول نهاية العام. ويشيد الأمين العام بالخطوات التاريخية التي تم اتخاذها حتى الآن من جانب الرئيسين سليمان والأسد وصولًا إلى تلك الغاية. فلأول مرة تقيم هاتان الدولتان الجارتان علاقات دبلوماسية منذ استقلالهما. ويبدو أن تلك التطورات تؤذن بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. وفي هذا السياق، يعرب الأمين العام عن تقديره للجهود الشخصية التي بذلها الرئيس الفرنسي ساركوزي لإقناع الطرفين بإحراز تقدم هام في هذا الشأن.

للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في لبنان. وتؤكد النتائج بصورة خاصة على أن الأغلبية الساحقة للسكان يؤيدون تنفيذ جميع أحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها.

ويسعدني أن أبلغ بأن الزعماء اللبنانيين أكدوا مجددًا، في الدوحة، في أيار/مايو هذا العام، على التزامهم باتفاقات الطائف.

وبنفس الروح، فإن مجلس الأمن، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، ناشد بقوة لبنان والجمهورية العربية السورية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتحديد حدودهما المشتركة. وذلك يعكس وينبع من متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وهو، بهذه الصفة، مجرد خريطة طريق نحو التأكيد على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

ومنذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم الآن تنفيذ العديد من أحكامه. وتسنى للأمين العام أن يشهد على إجراء انتخابات برلمانية حرة وموثوقة في بداية عام ٢٠٠٥. كما كان نفس الاستنتاج يسري على سحب القوات السورية والعتاد العسكري وأجهزة الاستخبارات العسكرية من لبنان.

واليوم، يسرني أن أبلغ باتخاذ خطوات واسعة خلال الأشهر الستة الماضية نحو التنفيذ الكامل لمتطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأهم تقدم أحرز في تنفيذ القرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو الامتثال لمطلب القرار بإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن مرارا وتكرارا منذ عام ٢٠٠٤. وأشعر بالسرور فعلا إذ أبلغ بأن انتخاب الرئيس أنعش العملية السياسية والدستورية في لبنان. ويتعلق

ولقرارات مجلس الأمن. ولا تزال إسرائيل تحتل الجزء الشمالي من قرية الغجر، الأمر الذي يشكل انتهاكا لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بنشاط مع القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية من أجل إيجاد حل مبكر لتلك المسألة.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى الأمين العام رسالة من رئيس وزراء لبنان السنيرة يعرب فيها عن قلقه إزاء التهديدات التي توجهها إسرائيل للبنان. ويعرب الأمين العام عن انزعاجه الشديد إزاء التصاعد في التهديدات المتبادلة عبر وسائل الإعلام بين إسرائيل وحزب الله. ويحث جميع الأطراف على وقف هذا الخطاب العلني الذي يشيع القلق بين السكان المدنيين على الجانبين.

وبالرغم من التقدم المحرز في بعض الجوانب الرئيسية للقرار، ما زالت بعض العناصر الأخرى المتعلقة مباشرة بسيادة الدولة اللبنانية واستقرارها وسلامتها الإقليمية دون تنفيذ. وصور العنف الذي اشتعل في لبنان وانتشر على نطاق واسع في أرجاء البلد في شهر أيار/مايو من هذا العام تصويرا مفزعا كيف انتهت الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة حكومة لبنان بالبلد إلى حالة قريبة من الانهيار. وحفرت تلك الأحداث ندوبا في نفوس السكان المدنيين.

ومن دواعي الأسف أنه لم يحرز أي تقدم ملموس نحو حل المليشيات ونزع سلاحها على النحو الذي يدعو إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأبرز المليشيات اللبنانية هي العنصر المسلح التابع لحزب الله. وتحتفظ تلك المنظمة بمياكل أساسية شبه عسكرية هائلة مستقلة عن الدولة، تتضمن شبكة اتصالات مؤمنة تعتبرها الجماعة نفسها جزءا لا يتجزأ من ترسانتها. وفي أيار/مايو من هذا العام، استخدم حزب الله العصيان المدني ولكنه استخدم أيضا بعض عناصر أرسده العسكرية لحماية تلك الهياكل. وشكل لجوء

ويواصل الأمين العام أيضا بذل جهوده لتشجيع سوريا ولبنان على تحقيق الترسيم الكامل لخط الحدود المشترك بينهما. ولم يحرز تقدم كبير في هذه المسألة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعليه نرحب بتجديد كل من سوريا ولبنان عزمهما على إحراز تقدم بشأنها استنادا إلى الأولويات التي حددها كلا الجانبين على النحو الذي أعلن عنه أيضا في ختام اجتماع القمة اللبناني السوري الذي عقد في دمشق في يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس من هذا العام. ونشجع البلدين على الوفاء بهذا الالتزام، وخاصة في المنطقتين اللتين يحف بالحدود فيهما عدم اليقين أو النزاع، تحقيقا لمصالح كلا الدولتين على أفضل وجه.

ولا يزال القلق يساورنا إزاء الثغرات الموجودة في خط الحدود السورية اللبنانية بصفة عامة، مما يجعل اختراقها أمرا ميسورا. ويتمثل ضعف هذا الخط في كل من الوجود الدائم للهياكل الأساسية شبه العسكرية التي تنتمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، الموجودة على كلا جانبي الحدود، والقلق المتزايد لدى عدد من الدول الأعضاء إزاء استمرار تدفق الأسلحة والمقاتلين. وتواصل سوريا إنكارها أي تورط لها في حرق حظر توريد الأسلحة. وفي ختام اجتماع القمة السوري - اللبناني المعقود في دمشق يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس، اتفق الطرفان على العمل معا من أجل تحسين أمن الحدود ووقف عمليات التهريب. ومن المهم أيضا أن يتخذ لبنان وسوريا خطوات ملموسة صوب تنفيذ الجوانب الأخرى للاتفاق المبرم في دمشق في شهر آب/أغسطس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الطائرات الإسرائيلية انتهاكها للمجال الجوي اللبناني. واستمرت حكومة إسرائيل في زعمها أنها تقوم بتلك الطلعات الجوية لأسباب أمنية. وقد دعونا إسرائيل بصورة منتظمة للكف عن تلك الطلعات الجوية، التي تمثل انتهاكا لسيادة لبنان

الجهود على منع نشوب مزيد من العنف في أرجاء البلد وأن ترسي الأسس لحوار مستمر ومستدام. ومن المهم أن تؤكد اليوم مجددا النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الزعماء اللبنانيين بالمشاركة الكاملة فيها بروح من التعاون الحقيقي والتعهد بإحراز تقدم ملموس لتوطيد استقرار لبنان وسيادته. وسوف تتطلب تلك العملية أيضا مشاركة بناءة من دول المنطقة، التي ستستفيد أيضا من تمتع لبنان بالاستقرار والسيادة.

ويشكل وجود الجماعات المسلحة غير اللبنانية خطرا آخر يتهدد استقرار لبنان وسيادته. ويعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء ظهور بعض عناصر المتشددين والمقاتلين الأجانب المتمركزين بصفة رئيسية في مدينة طرابلس وما حولها، وإزاء ما يبدو من تنامي قوتهم. وتلك الظاهرة هي مجرد تحدٍ آخر من التحديات التي تعترض توطيد سلطة الحكومة.

ولم يحرز أي تقدم باتجاه نزع أسلحة الميليشيات الفلسطينية وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الحوار الوطني اللبناني في عام ٢٠٠٦. ولذلك، نرحب بالنية التي أعرب عنها القادة اللبنانيون في الجولة الأولى من الحوار هذا العام. لقد أكدوا على القرارات التي تم التوصل إليها في الحوار السابق وأعربوا عن التزامهم بالعمل من أجل تنفيذها.

ومن دواعي انشغالي بصفة خاصة النمط الجديد للهجمات المميتة على قوات الجيش اللبناني، أحد أبرز رموز سلطة الدولة. ونحن مترجعون من زيادة قوة العناصر المتشددة والمقاتلين الأجانب الذين يتمركزون إلى حد كبير في طرابلس وما حولها. وتلك الظاهرة تحدٍ آخر يلقي الضوء على انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة التي لا تزال تعمل في لبنان في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي ذلك الصدد، أنهو بالإجراء الحازم الذي اتخذته الجيش اللبناني مؤخرا والاعتقالات التي قام بها.

تلك العناصر وحزب الله إلى العمل العسكري ردا على قرار سياسي من الحكومة تحديا مباشرا لسلطة الحكومة الأساسية ومحاولاتها لبسط سيطرتها منفصلة.

ويدعو الأمين العام حزب الله إلى الامتنال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما يحث جميع الأطراف التي تحتفظ بروابط وثيقة معه، وبخاصة سوريا وإيران، إلى دعم تحوله إلى حزب سياسي بشكل سليم، مما يتفق مع الاشتراطات الواردة في اتفاق الطائف وفي القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

ويعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء احتمال أن تكون آثار الجراح التي خلفتها اشتباكات الربيع الماضي قد سببت عملية لإعادة التسلح في لبنان، إن لم تكن عجلت بتلك العملية. ويهدد ذلك النشاط واستمرار وجود الجماعات ذات القدرات العسكرية وشبه العسكرية بالخطر إجراء الانتخابات الحرة والتزبئة المزمع إجراؤها في الربيع القادم. ونؤيد جهود حكومة لبنان الرامية إلى ضمان استقرار الأوضاع الأمنية التي يمكن فيها إجراء تلك الانتخابات.

ومن دواعي سروري أن أبلغ مجلس الأمن أن الزعماء اللبنانيين التزموا كجزء لا يتجزأ من اتفاق الدوحة بحظر استخدام الأسلحة أو العنف في أي صراع داخلي قد ينشب. وقد أتاح ذلك الاتفاق وما أعقبه من حوار وطني في ظل قيادة الرئيس سليمان فرصة جديدة لزعماء لبنان لكي يعيدوا التزامهم بتعزيز سيادة الدولة وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة أراضيها.

ورحب الأمين العام بأولى دورات الحوار، الذي بدأ بالتصدي لمسألة وضع استراتيجية للدفاع الوطني للبنان. وفي ذلك السياق، نعرب أيضا عن ترحيبنا بعدة محاولات بذها القادة اللبنانيون لتطبيع العلاقات فيما بينهم تحقيقا لأمن لبنان واستقراره السياسي. ولدي أمل شديد في أن تساعد تلك

لا يزال قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) آلية دعم دولية لتنفيذ اللبنانيين للأحكام والتفاهات ذات الصلة التي تم التوصل إليها في اتفاق الطائف، ألا وهي، حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، ونزع سلاحها والتخلي عن قدراتها المسلحة. وينبغي الحفاظ على ذلك التفاهم وتنفيذه لتفادي شبح تجدد المواجهات بين اللبنانيين.

إن الأمين العام يدرك تماما الترابط بين الصراعات المختلفة في المنطقة. بل هو مقتنع اقتناعا راسخا بأنه يجب بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم لكل الشعوب في الشرق الأوسط، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد رود - لارسن على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

ويود الأمين العام أن يشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية برئاسة رئيس وزراء قطر والأمين العام لجامعة الدول العربية. ويود بصفة خاصة الإعراب عن الامتنان إلى سمو الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني لتسهيل اتفاق الدوحة الذي ساعد لبنان على تفادي شبح حرب أهلية جديدة. وبفضل ذلك الاتفاق، تمكن لبنان من قطع أشواط كبيرة باتجاه تأكيد سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

ويؤكد الأمين العام من جديد على اقتناعه بأن نزع أسلحة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ينبغي أن يتم من خلال عملية سياسية تفضي إلى احتكار حكومة لبنان الحق في استخدام القوة في جميع أنحاء البلد. وأعتقد أن في لبنان اليوم إمكانية لانخراط قادة البلد في عملية تصدى لتلك القضايا التي لا تزال محور جدول الأعمال اللبناني. وتحقيق تقدم حقيقي في هذا الصدد ليس أمرا ملحا فحسب لكنه ممكن أيضا، إذا استمرت كل الأطراف في الالتزام بتعهداتها بالإحجام عن اللجوء إلى العنف لتسوية خلافاتها السياسية وإلزام نفسها بعملية سياسية لبنانية تصون سيادة البلد واستقراره ودستوره.